مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٢٤ ع٢، ص ص: ١٢٥-١٤٤ (٢٠١١م/١٤٣٢هـ)
DOI: 10.4197 / Islec. 24-2.4

مراجعة علمية لكتاب:

التمويل الإسلامي على الطريقة الفرنسية
محرك للاقتصاد وبديل أخلاقياتي

العنوان الأصلي:

La finance islamique à la française, un moteur pour l'économie, une alternative éthique

الناشر: سيكور فينانس (Secure Finance)، تاريخ النشر: ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨م
المكان: باريس، عدد الصفحات: ٣١٧

مراجعة: عبدالرزاق سعيد بلعباس
معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية

نشر هذا الكتاب باللغة الفرنسية تحت إشراف جون بول لارامي، المدير العام للمكتب المالي الفرنسي سيكور فينانس، والمنظم للمنتدى الفرنسي للتمويل الإسلامي(١)، والمؤسس لموقع التمويل الإسلامي في فرنسا(٢)، والمعهد الفرنسي للتمويل الإسلامي(٣).

يتطرق الكتاب إلى التمويل الإسلامي "من منظور دولي متعدد التخصصات" (ص٧)، ويتضمن مقدمة للناشر، وتقريظ أول لأحمد جشي (ص١٣)، نائب المدير السابق للمصرف المركزي اللبناني، وتقريظ ثاني لهرفي دي شاريت (Hervé de Charrette) (ص ص:١٥-١٧)، وزير الخارجية السابق ورئيس

(1) Forum Français de la Finance Islamique.
(2) www.financeislamiquefrance.
(3) Institut Français de la Finance Islamique.

الغرفة التجارية الفرنسية العربية[٤]، والمعهد الفرنسي للتمويل الإسلامي، وتمهيد لدومينيك دي كورسيل بعنوان "هل يمثل التمويل الإسلامي فرصة للأخلاقيات" (ص ص: ١٩-٣١)[٥]، وسبعة أبواب:

الباب الأول: عبدالمولى الشعار، "الشريعة: المبادئ الرئيسة والاستراتجيات" (ص ص: ٣٣-٥١) [٦].

الباب الثاني: عبدالمولى الشعار، "الشريعة والمؤسسات المالية الإسلامية" (ص ص: ٥٣-٨٥) [٧].

الباب الثالث: "التمويل الإسلامي في النظام المالي الدولي والعولمة" (ص ص: ٨٧-١٤٤) [٨]، ويتضمن الفصلين التاليين:

١- أنور حسون، "التمويل الإسلامي المعولم الذي يشهد نموًا مذهلاً ولكنه مجزأ" (ص ص: ٨٧-١٢٦) [٩].

٢- فريدريك كوست، "بروز التمويل الإسلامي في الولايات المتحدة وبريطانيا" (ص ص: ١٢٧-١٤٤) [١٠].

الباب الرابع: جورج أفاقي، "إحتضان التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي: مقال خاص بنقل نظام معياري" (ص ص: ١٤٥-١٧٢) [١١].

---

(4) Chambre de Commerce Franco-Arabe.
(5) Dominique de Courcelles, *La Finance islamique est-elle aujourd'hui une chance pour l'éthique* (pp. 19-31).
(6) **Abdel Maoula Chaar**, *Chari'a* : *principes directeurs et stratégies* (pp. 33-51).
(7) **Abdel Maoula Chaar**, *Chari'a et institutions financières islamiques* (pp. 53-85).
(8) La finance islamique dans le système financier international et dans la mondialisation (pp. 87-144).
(9) **Anouar Hassoune**, *La finance islamique globale connaît une croissance vertigineuse mais fragmentée* (pp. 87-126).
(10) **Frédéric Coste**, *L'émergence de la finance islamique aux Etats-Unis et en Angleterre* (pp. 127-144).
(11) **Geoges Affaki**, *L'accueil de la finance islamique en droit français* : *Essai sur le transfert d'un système normatif* (pp. 145-172).

الباب الخامس: "علاقات التعاون بين الصناعية المالية الفرنسية مع عقود التمويل الإسلامي" (ص ص: ١٧٣-٢٣٠) [١٢]، ويتضمن ثلاثة فصول وهي:

١- أنطوان سليم شبلي، "الاستثمار المطابق للشريعة والشركات الفرنسية" (ص ص: ١٧٣-١٨٠) [١٣].

٢- مايا بورغدا، "التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي" (ص ص: ١٨١-١٩٩) [١٤].

٣- شكري جوزيف سرحال، "هيكلة المنتجات المطابقة للشريعة" (ص ص: ٢٠٠-٢٣٠) [١٥].

الباب السادس: فؤاد بورابيا وأنس باتيل، "التمويل الإسلامي: نقاط التقاء أخلاقية وعملية من أجل التملك العقاري والاستثمارات المسؤولة اجتماعيًا" (ص ص: ٢٣١-٢٧١) [١٦].

الباب السابع: ويتضمن الفصلين التاليين:

١- عبدالمولى الشعار وروجر أورسيت، "تدريس التمويل الإسلامي ومفاهيمه" (ص ص: ٢٧٣-٢٩٠)[١٧].

٢- جيل سان مارك، "التمويل الإسلامي: رهان لفرنسا" (ص ص: ٢٩١-٣٠٥) [١٨].

---

(12) *Optimiser les synergies de l'économie et de l'industrie financière française avec les contrats et la finance islamique* (pp. 173-230).

(13) **Antoine Salim Chebli**, *L'investissement Sharia compliant et les entreprises françaises* (pp. 173-180).

(14) **Maya Boureghda**, *La finance islamique, une alternative à la finance conventionnelle* (pp. 181-199).

(15) **Shukri Joseph Serhal**, *La structuration de produits Chari'a compatibles* (pp. 200-230).

(16) **Foued Bourabiat** et **Anass Patel**, *La finance islamique*: *convergences éthiques et pratiques pour l'accession à la propriété et les investissements responsables* (pp. 231-271).

(17) **Abdel Maoula Chaar** et **Roger Ourset**, *Formation et conceptualisation de la finance islamique* (pp. 273-290).

(18) **Gilles Saint Marc**, *La finance islamique*: *un enjeu pour la France* (pp. 291-305).

كما يتضمن الكتاب ملحقًا عن تدريس التمويل الإسلامي في فرنسا (ص ص: ٣٠٧-٣٠٨) وتعريفًا لسبع وثلاثين مصطلحًا (ص ص: ٣٠٩-٣١٤) [١٩].

أهمية الكتاب

يُمثِّل الكتاب ثمرة لجهد جماعي يسعى إلى نقل الحوار عن التمويل الإسلامي إلى الفضاء العام بعدما ظلَّ محصورًا في دائرة ضيقة تضم مصرفيين، وماليين، وقانونين، وباحثين، وجامعيين، وطلاب الدراسات العليا، ومدربين، وفقهاء، وبعض السياسيين في مقدمتهم وزيرة الاقتصاد الفرنسية كريستين لاغارد (Christine Lagarde) [٢٠]. إن معالجة بعض مؤلفي الكتاب لمواضيع حساسة كإدراج مبادئ التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي تبدو جريئة نسبيًا بحكم أن الإسلام لا يزال يثير الشكوك والريبة في الذاكرة الجماعية الفرنسية، بل يُوظف كملف للمزايدات السياسية ليس من قبل أحزاب اليمين المتطرف فحسب، وإنما أيضًا من الحزب الحاكم الذي نظم ندوة "حول الإسلام والعلمانية في فرنسا" في ٥ أبريل ٢٠١١م.

وإذا كان الكتاب قد حُرِّر بأسلوب إنشائي سلس تارة وفني معقد تارة أخرى حسب طبيعة الباب أو الفصل، فإن إنجاز مثل هذا المشروع الجماعي أمر غير ميسر لصعوبة مادته العلمية، وعدم تمكن المحرر منها، وقصر المدة المخصصة لتحرير أبوابه وترتيبها ومراجعتها على المستوى اللغوي،

---

(١٩) العدل، الأمانة، البيع، بيع السلم، الشريعة، المذهب الحنفي، الفتوى، الفقه، الغرر، الحديث، الحلال، الحرام، الحوالة، العبادات، الإجارة، الإجارة المنتهية بالتمليك، الاجتهاد، الإستصناع، المسير، المعاملات، المشاركة، المضاربة، المضارب، المرابحة، الأمة، القرض الحسن، رب المال، الرهن، الربا، ربا الفضل، ربا البيوع، السلم، الصكوك الإسلامية، السنة، التكافل (التأمين الإسلامي)، التورق، الوكالة، الزكاة.

(٢٠) **عبدالرزاق بلعباس**، مواقف السياسيين الفرنسيين من التمويل الإسلامي، *حوار الأربعاء ١٤٣٠/١٤٣١هـ* (٢٠٠٩/٢٠١٠م)، جدة: جامعة الملك عبدالعزيز – مركز النشر العلمي، ١٤٣٢هـ (٢٠١١م)، ص ص: ٤٣-٨٠.

والشرعي والنظري. فعلى سبيل المثال للتنظير لميزات فرنسا حيال الدول المنافسة من حيث استقطاب التمويل الإسلامي يستند أحد المؤلفين إلى نظرية الميزة النسبية (ص١٢٦) بينما يستند مؤلف آخر إلى نظرية الميزة التنافسية (ص٣١). ومن المعلوم في الاقتصاد الدولي أن مفهوم التنافسية يسعى إلى تجاوز نظرية الميزة النسبية ويبرز من جديد نظرية الميزة المطلقة.

عنوان الكتاب

إن أول تساؤل يتبادر إلى ذهن القارئ يخص مغزى تسمية الكتاب بهذا العنوان: "التمويل الإسلامي على الطريقة الفرنسية" (finance islamique à la française).

هل المقصود هو التكيُّف مع البيئة الفرنسية بأبعادها المختلفة؟

أم أنه يعني التميُّز على غرار طريقة صنع الحلويات أو العطور الفرنسية المشهورة؟

أم هو شكل من أشكال التمويل الذي يتم تأسيسه من الأعلى على غرار المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية الذي أسسه الرئيس نيكولا ساركوزي في عام ٢٠٠٣م عندما كان وزيرًا للداخلية؟

أم هو تمويل يتوائم مع التمويل التقليدي القائم في فرنسا من حيث المضمون بينما يبدو مختلفًا معه من حيث الشكل؟

أم هو تمويل يُصاغ لخدمة الفاعلين الأساسيين في سوق المال الفرنسي وعلى رأسهم المصارف الكبيرة ومن يرتبط بها من ماليين ومصرفيين وقانونيين وشركات استشارة مالية، ومكاتب محاماة ووكالات تصنيف؟

إن الكتاب لا يُقدم إجابة واضحة متفق عليها لهذه المسألة كما سيظهر عند التطرق إلى إشكالية إدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي.

هدف الكتاب

يتمحور الكتاب حول الأسئلة التالية:

لماذا تأخرت فرنسا وصناعتها المصرفية في تطوير التمويل الإسلامي مقارنة ببريطانيا؟

لماذا تتباطأ فرنسا في إقامة تمويل إسلامي تنافسي وديناميكي بالرغم من أنه تتوفر لديها كافة القدرات القانونية والمؤسسية وكافة الموارد البشرية الضرورية؟

لماذا توجد مفارقات تمنع النظر إلى التمويل الإسلامي كفرصة بدلاً من كونه يُمثِّل تهديدًا؟

لماذا لا يُوفِّر النظام المالي والمصرفي الفرنسي للجالية المسلمة منتجات بديلة تتوافق مع معتقدهم رغم أنهم يشكلون أكبر جالية على مستوى أوروبا ؟

يحاول الكتاب أن يساهم في التطوير المُعوْلم للتمويل الإسلامي وأن يقترح – من خلال التمويل الإسلامي كمحرك للاقتصاد الفرنسي – تحولاً لسوق المال نحو إدماج مالي (inclusion financière) للفرنسيين الذين يبحثون عن تمويل بديل أكثر أخلاقًا وتضامنًا وأكثر اهتمامًا بالتنمية المستدامة (ص١١).

أسباب اهتمام العالم وفرنسا بالتمويل الإسلامي

يُرجع هرفي دي شاريت – وزير الخارجية الفرنسي السابق – اهتمام العالم بالتمويل الإسلامي إلى سببين رئيسين:

أولاً: إن التمويل الإسلامي يمثل فرصة جيوسياسية حقيقية؛ ففي ظل خطر صدام الحضارات الذي يغذيه الكثيرون بالأفكار الخاطئة والأوهام، من المهم أن تُقام علاقات مالية، إضافة إلى العلاقات التجارية، عبر العالم لاسيما بين الغرب والعالم الإسلامي. ومن هذا المنظور يظهر التمويل الإسلامي كامتداد للتجارة الناعمة (commerce doux) التي ذكرها الفيلسوف الفرنسي مونتيسكيو (Montesquieu) (١٦٨٩–١٧٥٥م)، والتي تمثِّل عنصرًا أساسيًا للتواصل والسلام (ص ص: ١٥–١٦).

ثانيًا: إن التمويل الإسلامي يلبي حاجة اقتصادية حقيقية؛ ففي ظل عولمة التبادلات التجارية وارتفاع أسعار المواد الأولية، وفي مقدمتها النفط، تتوفر موارد سيولة هائلة في الدول الصاعدة وهناك حاجة ملحة للتمويل من قبل الدول المتقدمة (ص١٦).

ويرى هرفي دي شاريت أنه من مصلحة فرنسا الاستراتيجية أن تولي اهتمامًا بالتمويل الإسلامي لثلاثة أسباب وهي:

أولا: إن فرنسا تحتاج إلى تمويل جهدها الاستثماري وعليها أن تطور قدرتها على استقطاب مستثمري العالم الإسلامي الذين يرغبون في تمويل البحث والتطوير.

ثانيا: على فرنسا أن تعزز نظامها المالي والاستفادة من الفرص البديلة التي يتيحها التمويل الإسلامي لتمويل الشركات الكبيرة والمتوسطة (ص ص: ١٦-١٧).

ثالثا: إن التمويل الإسلامي يلبي حاجة ملحة لشريحة من سكان فرنسا الذين بالرغم من احترامهم لقوانين الجمهورية واندماجهم في الحياة العامة فإنهم يريدون منتجات مالية تتطابق مع معتقداتهم الدينية. ومن الضروري أن يُدرج التمويل الإسلامي في سياق أعم يتمثل في طلب متزايد على المنتجات المالية القائمة على الأخلاقيات والتي تراعي المعتقدات الاجتماعية والبيئية والدينية (ص١٧)[٢١].

---

(٢١) يُرجِع المحامي جيل سان مارك، أحد المشاركين في الكتاب، اهتمام فرنسا بالتمويل الإسلامي إلى أسباب ظرفية وأسباب على المدى البعيد على النحو التالي:
الأسباب الظرفية: تتمثل في آثار الأزمة الاقتصادية والمالية والحاجة الملحة للسيولة لتمويل الاقتصاد الفرنسي.
الأسباب على المدى البعيد: تتمثل في اهتمام فرنسا بالتمويل البديل القائم على المسؤولية الاجتماعية والمشاركة؛ ينظر المرجع التالي:
Gilles Saint Marc, Paris, le nouveau centre de la finance islamique en Europe, *Conférence de l'Université de Lyon, 20 novembre 2009*, pp. 3-4.

سعي فرنسا لمنافسة بريطانيا في مجال التمويل الإسلامي

تبذل فرنسا جهودًا كبيرة لتصبح المنافس الرئيس لبريطانيا بعدما كانت تعتبرها في الماضي أكبر منافس استعماري لها. يقول وزير الخارجية الفرنسي السابق هارفي دي شاريت: "إن بلادنا تسجِّل تأخرًا مقارنة بدول مثل بريطانيا التي تقدمت في هذا المجال" (ص١٦). وهذا يذكرنا بما قاله جون أرتوي (Jean Arthuis) رئيس لجنة المالية بمجلس الشيوخ الفرنسي: "إن بريطانيا تبين لنا الطريق ولكنها لا تنتظرنا بل تكمل مسيرتها، فيجب على فرنسا أن تحث الخطى لترتقي إلى المستوى المطلوب"[٢٢]، وكذلك بما صرحت به وزيرة الاقتصاد الفرنسية كريستين لاغارد أثناء زيارتها للمملكة العربية السعودية في ١٠ مايو ٢٠٠٩م: "إن فرنسا تدخل في سوق التمويل الإسلامي لاستقطاب المشاريع المالية الإسلامية ومنافسة بريطانيا المتخصصة في هذا المجال"[٢٣].

مبادئ التمويل الإسلامي

يتفق أغلب المشاركين في الكتاب على أن مبادئ التمويل الإسلامي هي:

- ✓ تحريم الربا.
- ✓ تحريم الميسر والغرر.
- ✓ عدم الاستثمار في القطاعات المحرمة.
- ✓ المشاركة في الربح والخسارة.
- ✓ ارتباط التمويل بأصول حقيقية.

---

(٢٢) **عبدالرزاق بلعباس**، تقرير مجلس الشيوخ الفرنسي عن التمويل الإسلامي والتعليقات التي أثارها في العالم الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية، *حوار الأربعاء* ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٢٠٠٨/٢٠٠٩م)، جدة: جامعة الملك عبدالعزيز – مركز النشر العلمي، ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م)، ص ٨٧.

(٢٣) **عبدالرزاق بلعباس**، التمويل الإسلامي من المنظور الجيو اقتصادي، *حوار الأربعاء* ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩/٢٠١٠م)، جدة: جامعة الملك عبدالعزيز – مركز النشر العلمي، ١٤٣٢هـ (٢٠١١م)، ص ٥٠٤.

ولكنهم يختلفون من الناحية اللغوية في ترجمة كلمة "الميسر"، فتارة تترجم بالمراهنة أو القمار (pari ou jeux de hasard) (ص٢٥؛ ص٣١١) وتارة أخرى بالمجازفة (spéculation) (ص٣٥؛ ص٩١) والمجازفة أو القمار (spéculation, jeux de hasard) (ص١٤٨).

وهناك تباين أيضًا من الناحية المعرفية في تحديد ثقل كل مبدأ، أي في تحديد الأصل والتابع أو المُتضمِّن والمُتضمَّن؛ فبينما يمنح أحدهم ثقلا أكبر للربا (ص٩١) يمنح آخر ثقلاً أكبر للغرر (ص ص: ٤٢-٤٥).

وهنا لا بد من التفريق بين ذكر المبادئ – أي كتابتها بالصيغة السابقة – والخطاب عن المبادئ – أي قراءتها على الطريقة الفرنسية – حيث يُفسِّر – على سبيل المثال – الربا بالزيادة غير المبررة (ص٤٥) أو الفائدة الفاحشة (ص٩١؛ ص٢٩٢)[٢٤]. وهذا يعني إفراغ مبادئ التمويل الإسلامي من هويتها الإسلامية ومحتواها الشرعي. ومن مستلزمات ذلك إيجاد مستند للربا في القانون الفرنسي ألا وهو الفائدة الفاحشة؛ وعليه، ليس هناك حاجة إلى قانون خاص بالتمويل الإسلامي في الفترة الراهنة على الأقل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يُنظر للمنتجات المالية الإسلامية، من الناحية الضريبية، كما لو أنها كانت قائمة على الفائدة. بعبارة أخرى، إن سلطات الإشراف تعمل في هذا الشأن على توفير بيئة ضريبية تضمن تنافسية المنتجات المالية الإسلامية أمام نظيرتها التقليدية.

---

(٢٤) نجد هذا التفسير في كتاب آخر صدر في فرنسا عن منظمة "باريس أوروبلاس" (Paris Europlace) المكلفة بترقية تنافسية النظام المالي الفرنسي، مما يوحي بأن هذا الاتجاه يكاد أن يكون ممنهجًا؛ ينظر:

Elyès Jouini et **Olivier Pastré**, *La finance islamique. Une solution à la crise ?*, Paris: Paris Europlace / Economica, 2009, p. 13.

العلاقة بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي

يتم الحديث في موضعين من الكتاب (ص ص: ٤٧-٥١؛ ٢٨٣-٢٨٥) عن ثلاث حالات ممكنة بين حقلي التمويل الإسلامي (IF) والتمويل التقليدي (CF) على النحو التالي:

- **علاقة استبعاد** (exclusion) كما يظهر في الشكل (١) والمعادلة التالية:

$$IF \cap CF = \{0\}$$

- **علاقة اندماج** (inclusion) كما يظهر في الشكل (٢) والمعادلة التالية:

$$IF \subset CF \Rightarrow IF \cap CF = \{IF\}$$

- **علاقة تكامل** (complémentarité) كما يظهر في الشكل (٣) والمعادلة التالية حيث يجتمع التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي في مساحة مشتركة تسمى التمويل القائم على الأخلاقيات أو الأخلاقياتي[٢٥](EF) والتمويل المسؤول اجتماعيًا (SRE):

$$IF \cap CF = \{EF, SRE\} \Rightarrow EF \subset IF$$

ويخلص الكتاب إلى ضرورة التآزر والتعاضد والتعاون (synergie) بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي بحيث تحُد مبادئ التمويل الإسلامي من بعض تجاوزات التمويل التقليدي. وخلفية هذه الفكرة أن قوة التمويل التقليدي تتمثل في كفاءته الاقتصادية وأن قوة التمويل الإسلامي تكمن في مبادئه الأخلاقية، وأن التعاون بينهما سيدفع التمويل الإسلامي إلى تحسين كفاءته الاقتصادية والتمويل التمويل التقليدي إلى تخليق ممارسته (ص١٩٩)، وفي نهاية المطاف إلى تحسين الأداء العام لقطاع التمويل (ص٤١؛ ص٢٨٥).

---

(٢٥) يجدر التفريق هنا بين التمويل الأخلاقي (moral finance) والتمويل القائم على الأخلاقيات (ethical finance) الذي يأخذ بعين الاعتبار من حيث المخرجات بعض المعايير الاجتماعية أو البيئية لكنه لا يتدخل في المدخلات لتحريم الربا مثلاً.

وأرى أن علاقة التمويل الإسلامي بالتمويل التقليدي والتمويل الأخلاقياتي هي على النحو المعروض في الشكل (٤).

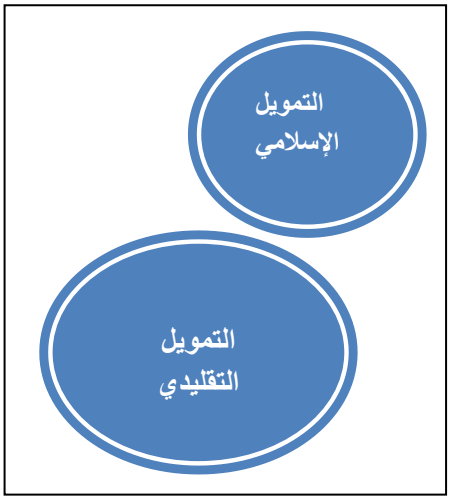

شكل (١). علاقة استعباد

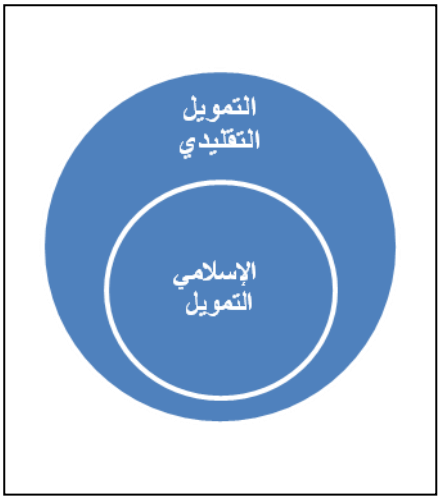

شكل (٢). علاقة اندماج

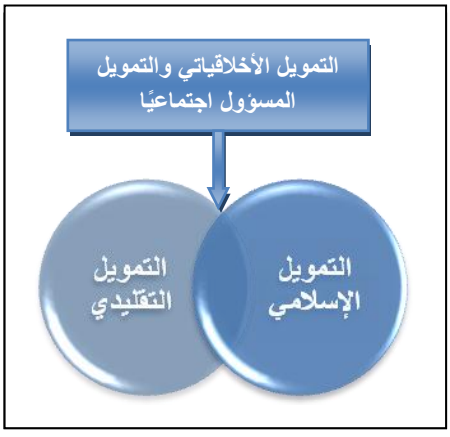

شكل (٣). علاقة تكامل

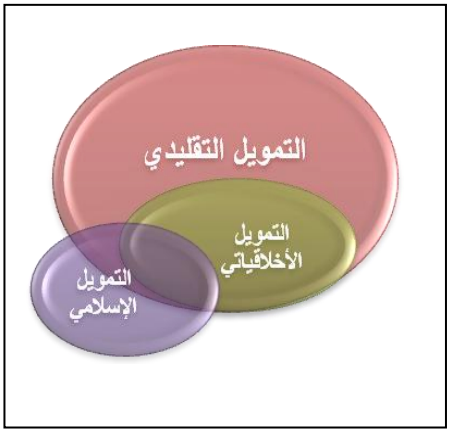

شكل (٤). علاقة التمويل الإسلامي بالتمويل التقليدي والتمويل الأخلاقياتي

المفارقات الفرنسية إزاء التمويل الإسلامي

يرى الكتاب أن الموقف الفرنسي الخجول والمتواضع إزاء التمويل الإسلامي يحوي مفارقات نظرًا لما يلي:

- إن حصة فرنسا في الصناعة المصرفية الإسلامية لا تزال قليلة وذلك بالرغم من وجود ميزات تنافسية بإمكانها أن تجعل من فرنسا سوقًا واعدًا وفضاءً تنافسيًا للممارسات الابتكارية في التمويل الإسلامي.

- رغم تجذر المصارف الفرنسية الكبرى في بعض مناطق العالم الإسلامي لاسيما في دول مجلس التعاون الخليجي فإنها لا تتحكم إلا في جزء ضئيل من سوق التمويل الإسلامي(٢٦).

- مع ضخامة السيولة الناتجة عن ريع النفط في العالم العربي والإسلامي، فإن الشركات الفرنسية لم تفلح في استغلالها بطريقة مطابقة للشريعة الإسلامية.

- يشكل مسلمو فرنسا أكبر جالية مسلمة في أوروبا(٢٧)، إلا أن النظام المالي والمصرفي الفرنسي لم يوفر لهم حتى الآن منتجات مالية تتوافق مع

---

(٢٦) تمت هيكلة أداة مالية إسلامية لأول من مرة من قبل مصرف فرنسي في الخارج، وهو بنك بنبي باريبا (PNB Paribas)، في عام ١٩٨٥م، وأنشأ هذا الأخير فرعًا خاصًا بالتمويل الإسلامي في البحرين في يونيو ٢٠٠٣م. وفي السنة نفسها، أنشأت مجموعة القرض الزراعي (Crédit Agricole) فرعًا في البحرين تحت اسم "كاليون" (Calyon)، ثم تحول منذ ٦ فبراير ٢٠١٠م إلى "القرض الزراعي مصرف الأعمال والتمويل" (Crédit Agricole CIB). ومنذ عام ٢٠٠٧م، تقدم مجموعة "سوسيتي جنيرال" (Société Générale)، عبر فرعها "سوسيتي جنيرال لإدارة الأصول في الاستثمارات البديلة" (SGAM AI)، صناديق استثمار إسلامية في منطقة الخليج وأوروبا.

(٢٧) في ظل غياب إحصاءات رسمية قائمة على الدين – لا يسمح بها القانون الفرنسي منذ عام ١٨٧٢م – هناك جدل كبير عن نسبة المسلمين في فرنسا مقارنة بعدد السكان =

قناعتهم الدينية والتي قد تمنح أيضا للفرنسيين فرصة إضافية لحل مشاكلهم المالية والائتمانية والاستثمارية (ص١١٨). وبهذا فإن التمويل الإسلامي يشكل فرصة لتعزيز الإدماج المصرفي (inclusion bancaire) ورفع معدل لجوء الأفراد للمصارف (bancarisation).

إدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي

إن أهم إضافة علمية في الكتاب بالنسبة للقارئ العربي تتمثل في مسألة إدراج التمويل الإسلامي في الإطار التشريعي الفرنسي والتي سوف يكون لها تأثير كبير ليس على الدول الأوروبية اللاتينية التي تأخذ بنظام القانون المدني فحسب، وإنما على الدول الإفريقية الفرنكوفونية ودول المغرب العربي أيضًا؛ ويتمخض من خلال قراءة الكتاب اتجاهان أساسيان:

= الإجمالي بين شركات استطلاع الرأي. فبينما تقدر شركة "سوفراس" (Sofres) هذه النسبة بـ(٣%) وشركة "سي س أ" (CSA) بـ(٤%) في عام ٢٠٠٧م، تقدرها شركة "إيفوب" (Ifop) بـ (٥.٨%) في عام ٢٠٠٩م وهو ما يعادل حوالي ٣.٥ مليون نسمة. وفي آخر دراسة أجراها المعهد القومي للدراسات السكانية (Ined) والمعهد القومي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (Insee) في ٢٠١٠م قُدِّر عدد المسلمين بـ ٢.١ مليون نسمة، في حين أعلنت وزارة الداخلية في يونيو ٢٠١٠م أن عدد المسلمين يتراوح بين ٥ و٦ ملايين نسمة – أي بين (٨%) و(٩%) من سكان فرنسا – بخلفية تضخيم عدد المسلمين والتخويف من زيادة عددهم في فرنسا. وحتى لو سلمنا بهذا العدد، فإنه لا يتجاوز النسبة المسجلة في بداية القرن الماضي. ففي ١٩٠٥م – عندما كانت الجزائر مقاطعة فرنسية منذ ١٨٤٨م، قدر عدد مسلمي فرنسا وفقًا لإحصاء ١٩٠٦م بنحو ٤ ملايين من ٤٠ مليون نسمة، وهو ما يعادل (١٠%)؛ ينظر المرجعيين التاليين:

Maurice Zimmermann, Résultats définitifs du recensement du 4 mars 1906, *Annales de Géographie*, 1907, Vol. 16, n°86, pp. 181-182, **Thomas Vampouillem**, France: Comment est évalué le nombre de musulmans ?, *Le Figaro.fr*, 7 avril 2011, **Alain Gresh**, Trop de Musulmans en France, *Les blogs du Dilpo*, 5 avril 2011, http://blog.mondediplo.net/2011-04-05-Trop-de-musulmans

الاتجاه الأول: يتجلى من خلال ورقة المحامي جيل سان مارك الرئيس السابق للجنة التمويل الإسلامي بمنظمة "باريس أوروبلاس" (Paris Europlace) التي تعمل على تعزيز تنافسية النظام المالي الفرنسي؛ ويتلخص موقف هذا الاتجاه في النقطتين التاليتين:

- إن القانون الفرنسي صديق للشريعة الإسلامية (*Shari'ah* friendly)[٢٨]؛ وهذا يعني عدم الحاجة إلى إنشاء قانون يُنظِّم النشاط المالي الإسلامي وأن المؤسسات المالية الإسلامية سوف تمارس نشاطاتها ضمن الإطار التشريعي التقليدي الخاص بمؤسسات الائتمان وشركات الاستثمار.

- إن أهم العوائق التي تحول دون انتشار التمويل الإسلامي في فرنسا هي في الأساس عوائق ضريبية (ص٢٩٢).

الاتجاه الثاني: يتجلى من خلال ورقة المحامي جورج أفاقي تنتقد المقاربة السابقة التي تسعى إلى قراءة مبادئ التمويل الإسلامي من خلال بعض المواد المنتقاة من القانون الفرنسي كالربط بين تحريم الربا وحظر الفائدة الفاحش[٢٩]، والربط بين تحريم تمويل النشاطات المحرمة وحماية النظام العام والآداب الحسنة[٣٠]، إلخ[٣١]. وبهذه الطريقة سوف تُفرغ صيغ التمويل الإسلامي من

---

(٢٨) جاء ذكر هذه العبارة بهذه الصيغة وليس بالفرنسية.

(٢٩) قانون المستهلك الفرنسي، المادة ل٣١٣-٣؛ القانون النقدي والمالي، المادة ل٣١٣-٥ الخاص بالمهنيين والشخصيات الاعتبارية حتى عامي ٢٠٠٣م/٢٠٠٥م.

(٣٠) القانون المدني الفرنسي المادة ٦.

(٣١) للتفصيل في هذه المسألة ينظر **عبدالرزاق بلعباس**، "إشكالية إدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي"، *حوار الأربعاء، ١٤٣٠/١٤٣١هـ* (٢٠٠٩/٢٠١٠م)، جدة: مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٣٢هـ (٢٠١١م)، الجدول (١)، ص ١٤٩.

خاصيتها الشرعية لتصبح مجرد شكل من أشكال عقود القانون الفرنسي (ص١٧٢). ويرى المؤلف ضرورة فتح المجال إلى مقاربة متعددة الأبعاد يستلهم فيها القانون الفرنسي مبادئ جديدة من نظم تشريعية أخرى دون أن يتخلى عن هويته وخصائصه التي تميزه عن غيره (ص ص: ١٧٠-١٧١).

بنية الكتاب

فيما يخص ترتيب أبواب وفصول الكتاب:

- إن توزيع الأبواب يأتي في بعض الأحيان غير متوازٍ: فيحتوي الباب الأول على ١٨ صفحة، والرابع ٢٧ صفحة، والثاني والسابع ٣٢ صفحة، والسادس ٤٠ صفحة، والثالث والخامس ٥٧ صفحة. وعليه فإن البابين الثالث والخامس يشكلان أكثر من ثلاثة أضعاف الباب الأول وأكثر من ضعفي الباب الرابع.

- إن ترتيب الأبواب والفصول يحتاج إلى إعادة نظر بوضع الباب السابع بعد الباب الثالث وفصل جيل سان مارك بعد فصل جورج أفاقي، وفي النهاية فصل عبدالمولى شعر وروجي أورسي.

- إن الكتاب لا يتضمن خاتمة مع أنه يحتوي على مقدمة للناشر، وتقريظين وتمهيد.

ملاحظات عن مفاهيم إسلامية أساسية

- إن التوحيد لا ينحصر في توحيد الربوبية (unicité de Dieu créateur) (ص١٩؛ ص٤١) وهو يتضمن – كما هو معلوم عند أهل التخصص– ثلاثة أنواع: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية أو العبودية، وتوحيد الأسماء والصفات.

• إن العبادة ليست مجرد طقوس دينية (rituels) (ص٣١١)، بل هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال الظاهرة منها والباطنة.

• إن الشريعة مبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد وليس على مبدأ المصلحة العامة (intérêt général) (ص٤٢) الذي أضحى مصطلحًا فضفاضًا يُلجأ إليه للتحايل عن الأحكام الشرعية.

• إن الزكاة ليست ضريبة (impôt) (ص٣١٤) تنقص المال، بل هي على نقيض ذلك تزيد المال نموًا وبركة من حيث يشعر الإنسان أو لا يشعر كما أخبر النبي – صلى الله عليه وسلم–: "ما نقص مال أحد من صدقة"[٣٢].

صدقة"[٣٢].

• إن ترجمة "المصلحة المرسلة" (al-maslaha al-mursala) بالمصلحة المطلقة (ص٢٠٧) غير صحيحة لأن المصلحة المرسلة كما هو مقرر في كتب الأصول هي تلك المصلحة التي لم تشهد لها النصوص الخاصة بالاعتبار أو الإلغاء.

• إن ترجمة كلمة "السنة" بـ"التقاليد النبوية" (tradition prophétique) (ص٣٧) أو "فعل النبي" (pratique du prophète) (ص٦٣) غير صحيحة في الحالة الأولى وناقصة في الحالة الثانية، لأن السنة كما هو مقرر في مصطلح الحديث هي أقوال وأفعال النبي وتقريراته.

• إن التفريق بين أهل الحديث وأهل العقل (ص٦٩) ليس في محله لأن النزاع الحقيقي ليس بين النص والعقل ولكن بين تصورات خاطئة لماهية النص والعقل بشرط أن يكون مسؤولا وواعيا بدوره ووظيفته وحدوده.

---

(٣٢) مسلم (٢٥٨٨).

ملاحظات فرعية متنوعة

• من الغريب أن يُعرض التصنيف كضرورة لا مفر منها للصناعة المصرفية الإسلامية (ص١٤٤) دون الإشارة إلى أي تحفظ عن وكالات التصنيف التي أظهرت الأزمة المالية العالمية عدم شفافيتها وعدم قدرتها على تقييم أداء المصارف التقليدية بصفة دقيقة. وهنا لا بد من الإشارة إلى "أن المصارف الإسلامية لا تخضع لطريقة تصنيفية خاصة. إن وكالات التصنيف تحلل أداء المصارف الإسلامية بالاعتماد على معايير مشتركة تطبق على كافة الوسطاء الماليين سواء كانوا مسلمين أو تقليديين" (ص١٠٦).

• إن القرض الحسن (ص٣١٣) يكون في القطاع غير الربحي، أما القطاع الربحي فلا يكون التمويل فيه حسنًا، بل يتم بنسبة من الأرباح يتفق عليها الطرفان.

• إن بيع العينة هو أن يبيع السلعة بثمن مؤجل، ثم يشتريها بأقل منه نقدًا وليس بأغلى (ص٧٢، الهامش٤).

• إن الكتاب في أصول الفقه الذي ألفه الإمام الشافعي يحمل عنوان "الرسالة" وليس "أصول الفقه" (ص٧١).

• إن عبدالرزاق السنهوري هو رجل قانون وليس فقيها (jurisconsulte) (ص٢٠٥).

• إن العبارة التي تستخدم غالبا في كتب أصول الفقه هي "التيسير" وليس "السهولات" (souhoulats) (ص٢٠٣).

• إن ترجمة كلمة "المفسدة" – عند الحديث عن قاعدة "جلب المصلحة ودرء المفسدة" – بالفساد (corruption) (ص٤٢) ليست في محلها والمعنى الأقرب هو "inconvénients" أو "désavantages".

- استبدال عبارة "ربا الفدي" (riba al-fadi) (ص٣١٣) بـ "ربا الفضل".
- استبدال عبارة ابن حمبل (ibn Hambal) (ص٦٩) بـ "ابن حنبل".
- استبدال عبارة "الغنم بالغنم" (el-ghounmou bi el ghounmi) (ص٢٢٢) بـ"الغنم بالغرم".
- استبدال عبارة "الإجارة المنتهية بالإستملاك" (ijara mountahia bi istimlak) (ص٥٩) بـ"الإجارة المنتهية بالتمليك".

- إن المراجع العربية ليست كاملة في العديد من المواضع (ص ص: ٣٤؛ ٣٨؛ ٧١؛ ٢٠٤-٢٠٥) على نقيض المراجع الفرنسية والانجليزية التي ذكرت بالتفصيل وفق المعايير المتعارف عليها في النشر الأكاديمي.

الأخطاء اللغوية

يحتوي الكتاب على العديد من الأخطاء اللغوية، وبعد رصدها نقترح التعديلات التالية:

- استبدال عبارة "ce qui licite" (ص٣٤) بـ "ce qui est licite".
- استبدال عبارة "être appliquée" (ص٣٤) بـ "être appliquées".
- استبدال عبارة "s'est s'édifié" (ص٣٧) بـ "s'est édifié".
- استبدال عبارة "ainsi la riba remet ainsi" (ص٤٥) بـ"ainsi la riba remet" أو "la riba remet ainsi".
- استبدال عبارة "le haram (interdite)" (ص٥٤) بـ "le haram (interdit)".
- استبدال عبارة "partage de pertes et profit" (ص٥٨) بـ" partage des pertes et profits".
- استبدال عبارة "hors les ordres juridiques" (ص١٥٦) بـ " hors des ordres juridiques".

- استبدال عبارة "champs des finance" (ص٢٨٥، الهامش٥) بـ"champs des finances".

إن هذه الملاحظات لا تقلل من أهمية الكتاب الذي يشكل إضافة علمية في مكتبة التمويل الإسلامي للناطقين بالفرنسية التي وصل عددها حتى الآن إلى ٢٤ كتابًا كما يظهر في الشكل (٥) بناءً على المعطيات المفصلّة في الجدول (١).

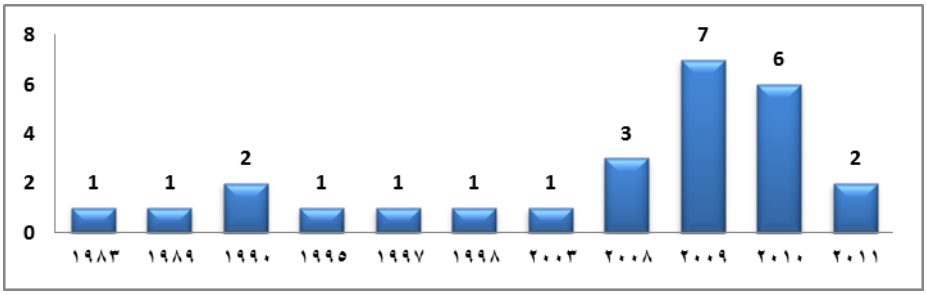

شكل (٥). توزيع نشر الكتب عن التمويل الإسلامي في فرنسا

جدول (١). كتب التمويل الإسلامي التي نشرت في فرنسا حتى الآن

المؤلف	العنوان	التاريخ	دار النشر
تروت ولهر شارف Traute Wohlers-Scharf	البنوك العربية والإسلامية: شركاء تجاريين جدد للدول النامية	١٩٨٣م	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باريس
ستيفاني باريغي Stéphanie Parigi	البنوك الإسلامية	١٩٨٩م	Ramsey، باريس
جيلبر بوجي Gilbert Beaugé	رؤوس أموال الإسلام	١٩٩٠م	المركز الوطني للبحث العلميCNRS، باريس
حميد الغبيد	البنوك الإسلامية	١٩٩٠م	Economica، باريس
باسكال تريمون Pascal Traimond	التمويل والتنمية في الدول الإسلامية	١٩٩٥م	EDICEF-AUPELEF، باريس
ميشال غالو Michel Galloux	التمويل الإسلامي والسلطة السياسية: حالة مصر	١٩٩٧م	منشورات فرنسا الجامعية، باريس
محمد بوجلال	النظام المصرفي الإسلامي	١٩٩٨م	المعهد العالمي للفكر الإسلامي، باريس
الهاشمي صياغ	الإسلام وعالم الأعمال	٢٠٠٣م	Editions d'Organisation، باريس
جون بول لارامي Jean-Paul Laramée	التمويل الإسلامي على الطريقة الفرنسية	٢٠٠٨م	سيكور فينانس، باريس

المؤلف	العنوان	التاريخ	دار النشر
ميشال رويمي Michel Ruimy	التمويل الإسلامي	٢٠٠٨م	Arnaud Franel، باريس
نيكولا هردي Nicolas Hardy	التمويل الإسلامي: التقنيات والرهانات	٢٠٠٨م	Revue Banque، باريس
ظافر سعيدان	التمويل الإسلامي في زمن العولمة	٢٠٠٩م	Revue Banque، باريس
أوليفيي باستري وإلياس جويني Oliver Pastré et Elyès Jouini	التمويل الإسلامي حل للأزمة؟	٢٠٠٩م	Economica، باريس
جون باسكال مفوندو Jean Pascal Mvondo	التمويل الإسلامي والأجندات السياسية	٢٠٠٩م	Edilivre، باريس
جونفييف كوس بروكي Genviève Causse-Broquet	التمويل الإسلامي	٢٠٠٩م	Revue Banque، باريس
فرنسوا غيرونجي François Guéranger	التمويل الإسلامي: للتمويل الأخلاقي	٢٠٠٩م	Dunod، باريس
عبدالقهار زاهد	مبادئ البنك الإسلامي	٢٠٠٩م	The Book Editions، ليل
إيزابيل شابولييز Isabelle Chapellière	الأخلاقيات والتمويل في الإسلام	٢٠٠٩م	كتوبيا، باريس
Tarik Bengarai	التمويل الإسلامي: المبادئ والممارسات والأخلاقيات	٢٠١٠م	Les Quatre Sources، باريس
DTZ & Norton Rose	التمويل الإسلامي وقطاع العقار في فرنسا: الفهم من أجل الفعل	٢٠١٠م	DTZ Asset Management, Norton Rose، باريس
محمود الجمل	التمويل الإسلامي	٢٠١٠م	De Boeck، بروكسل / باريس
علي الطوسي	معدل الفائدة في نظام مالي إسلامي	٢٠١٠م	L'Harmattan، باريس
علي الطوسي	المصرف في نظام مالي إسلامي	٢٠١٠م	L'Harmattan، باريس
تيوبو بوشارلا Thibaud Boucharlat	الإطار الضريبي للتمويل الإسلامي في فرنسا وبريطانيا	٢٠١٠م	المطبعة الجامعية الأوروبية، باريس
جاك شربونيي Jacques Charbonnier	الإسلام: القانون والتمويل والتأمين	٢٠١١م	Larcier، باريس
AIDIMM & IFAAS	التمويل الإسلامي في فرنسا: ما هي الأسواق ؟ وما هي الفرص للمصارف التجارية ؟	٢٠١١م	AIDIMM & IFAAS، باريس